للنقاش والاسترشاد

البند السابع من جدول الأعمال

مسائل أخرى:

التوجه المستقبلي لبرنامج الأنشطة القطاعية

١. صمد برنامج الأنشطة القطاعية أمام اختبار الزمن. فبمرور خمسة عقود على هذا البرنامج في خدمة الهيئات المكونة كنافذة هامة تطل على عالم العمل، أثبت هذا البرنامج أنه يتمتع بدور أساسي وبارز في ولاية منظمة العمل الدولية. ولقد خضع برنامج الأنشطة القطاعية بطريقة دورية للتحليل والتحسين والتعديل لكي يبقى وثيق الصلة بالهيئات المكونة وبالمنظمة.

٢. وإذا ألقى البرنامج الضوء على أهمية الحوار الاجتماعي القطاعي، فقد أولى مغزى عملياً محدداً إلى عمل منظمة العمل الدولية بشأن المعايير وعزز دور الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال ودعمه. وبتعزيز الحوار الاجتماعي القطاعي، يقوي البرنامج العلاقات الصناعية من خلال التصدي لقضايا العمل والقضايا الاجتماعية الأساسية التي تمس قطاعات اقتصادية محددة على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية وعلى صعيد المنشأة. إن المبادئ والحقوق في العمل، التي تنادي بها المنظمة، هي الأساس في الالتزامات بين الهيئات المكونة الثلاثية، وقد ساعدت المبادلات القطاعية تلك الهيئات في استكشاف سبل مبتكرة لمؤازرة برنامج العمل اللائق، وذلك بتعزيز ظروف العمل اللائق وبتحديد الفرص لخلق العمالة وبتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، وبالتفاوض وإيجاد الحلول لمجموعة من المشاكل القطاعية.

٣. ومنذ تسارع عجلة التغيير، ظهرت الحاجة إلى التصحيح المستمر لأهداف البرنامج وطريقة عمله كيما يستمر البرنامج في تلبية احتياجات الهيئات المكونة. وكانت الابتكارات الحديثة واعدة، مثل برامج العمل القطاعية، وقد بثت في البرنامج إمكانيات جديدة. ويمكن للتنقيحات الإضافية أن تزيد في تحسين التركيز الرئيسي للبرنامج وتقديم الخدمات والمعارف ذات الصلة بالقطاعات، كما يمكن أن تحفز إجراءات المتابعة المناسبة. وتهدف هذه الوثيقة إلى تشجيع المزيد من المناقشات بشأن التوجه المستقبلي للبرنامج. وكانت الاقتراحات المقدمة في فترة السنتين الماضية هي التالية:

- المشاركة في العمل القطاعي دون استخدام نظام تناوب صارم أو محدد مسبقا؛
- تحديد وتجميع القطاعات إلى مجموعات، تبعا للمعايير المتفق عليها؛
- وضع أولويات تعكس احتياجات القطاعات في وقت مناسب؛
- تكييف البرنامج بحيث يكون أكثر مسايرة للتغيرات في عالم العمل ومن ثم أكثر دينامية وأكثر انفتاحاً على القطاعات الأخرى والقطاعات الفرعية أو المجموعات المهنية غير المشمولة حالياً؛
- تسهيل عملية صنع القرارات في لجنة الاجتماعات القطاعية والتقنية والقضايا ذات الصلة وإشراك أفضل للهيئات المكونة في هذه العملية (من خلال مشاورات مستمرة ومنتظمة لمناقشة التحديات والأولويات والأنشطة للقطاعات)؛

- زيادة انفتاح البرنامج على مجموعة من الأنشطة، بما في ذلك برامج العمل والاجتماعات والتدريب والأبحاث وذلك لتكييف الإجراءات مع متطلبات القطاع المحددة ولتجنب وجود نهُج واحدة تناسب الجميع؛

- تعزيز قاعدة المعارف بشأن المسائل القطاعية بما في ذلك الإحصاءات والبيانات القطاعية؛

- البحث بصفة أكثر انتظاماً عن الفرص من أجل التعاون التقني لتعزيز الأنشطة القطاعية كاستكمال للموارد من الميزانية العادية للمنظمة؛

- تعزيز المكونات القطاعية في البرمجة القطرية للعمل اللائق؛

- تحسين العمل الدؤوب مع الوحدات التقنية الأخرى للمنظمة، بما في ذلك مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال ومكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل والمكاتب الإقليمية والاختصاصيين في الحوار الاجتماعي في الميدان.

٤. وتستند الاستراتيجية المقترحة لبرنامج الأنشطة القطاعية للفترة ٢٠٠٨- ٢٠٠٩، كما هو وارد في استعراض مقترحات البرنامج والميزانية[1]، إلى نجاحات فترات السنتين السابقة وإلى الدروس المستفادة منها. ومن المقترح أن تولي الاستراتيجية اهتماماً خاصاً إلى العناصر التالية: (أ) التصدي لقضايا العمل والقضايا الاجتماعية الأساسية من خلال الحوار الاجتماعي القطاعي على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية؛ (ب) تحسين قدرات الهيئات المكونة وتنمية الفرص لديها من أجل التعاون وتقاسم الشواغل والتصدي للقضايا الحاسمة انطلاقاً من قاعدة معارف أوسع وتحديد الممارسات الجيدة واستراتيجيات المفاوضة بهدف التصدي لقضايا قطاعية محددة؛ (ج) إسداء النصائح والإرشادات العملية في الصناعات والخدمات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للحكومات ولأصحاب العمل وللعمال؛ (د) الترويج لمجموعة واسعة من معايير العمل الدولية القطاعية بالإضافة إلى مجموعة مدونات الممارسات والمبادئ التوجيهية، كيما يتم ترجمتها ونشرها على نطاق واسع؛ (هـ) وضع وترويج مجموعات للتدريب وأدوات عملية أخرى سهلة الاستخدام ومراعية لقضايا الجنسين؛ (و) إجراء أبحاث دقيقة وفي الوقت المناسب تتسم بتركيز قطاعي بغية مساعدة المنظمة وهيئاتها المكونة على فهم التغيرات السريعة والمشاكل والفرص المرتبطة بها في عالم الاقتصاد والتصدي لها.

٥. وتوخياً لتلبية احتياجات وتوقعات الهيئات المكونة على نحو أفضل، يمكن تعميم برنامج يستخدم العناصر التالية:

(أ) برامج العمل التي تدعم محافل الحوار الاجتماعي الذي يمكن للهيئات المكونة الوطنية من خلاله مناقشة المسائل التي تثير القلق والتصدي لها في خطط العمل الوطنية أو توصيات السياسة العامة؛

(ب) عقد اجتماعات قطاعية ثلاثية (أو ثنائية، عند الاقتضاء) و/أو اجتماعات للخبراء بشأن المسائل المتعلقة بالمعايير واستحداث وتطبيق مبادئ توجيهية ومدونات ممارسات صادرة عن مكتب العمل الدولي، في أي قطاع بعينه؛

(ج) تنظيم منتديات حوار عالمية على نطاق صغير، على سبيل المثال اجتماعات من يومين إلى ثلاثة أيام، تكون ثلاثية أو ثنائية بشأن مسائل محددة؛

(د) أنشطة أخرى (بما في ذلك التدريب والأبحاث).

٦. واستناداً إلى هذه الإرشادات الصادرة عن اللجنة، في هذه الدورة، بشأن التوجه المستقبلي العام للبرنامج والمزيد من المشاورات غير الرسمية التي سيضطلع بها، سيعد المكتب اقتراحات ملموسة ليتم تقديمها في آذار/ مارس ٢٠٠٧.

جنيف، ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

وثيقة مقدمة للنقاش والاسترشاد.

[1] انظر الوثيقة: GB.297/PFA/1/2.